

تنوع التصنيف الدولي للمجالات المحمية

Title in English Diversity of the international classification of protected Areas

د، تونسسي محمد الصالح

جامعة تيبازة، كلية الحقوق، (الجزائر)، البريد الإلكتروني: Tounsi.mohamedsalah@cu-tipaza.dz

تاريخ النشر: 2026/04/22

تاريخ القبول: 2026/04/17

تاريخ الاستلام: 2026/01/27

ملخص:

يعتبر موضوع المجالات المحمية وما يتعلق بها من أنظمة إيكولوجية وموارد طبيعية وتنوع بيولوجي، من أهم الاهتمامات الدولية.

وجد التصنيف الدولي لهذه المجالات بغرض تمييزها عن بعضها والتمكن من حمايتها سواء فيما يتعلق بالأحياء البرية أو البحرية المتواجدة بها أو من حيث استغلالها بطريقة تضمن استمرارها وفق تسيير وحكامة جيدة ومستدامة.

للاتحاد الدولي لصون الطبيعة الدور الرئيسي في التشجيع لإنشاء هذه المجالات ولتوفير الحماية والمحافظة لها.

ونظرا لأهمية هذه المجالات ارتأينا البحث في موضوع تصنيفها وماهي المعايير والأنواع والتقسيمات المرتبطة بها وذلك وفقا للإشكالية التالية:

إلى أي مدى تنوعت وتعددت تصنيفات المجالات المحمية على المستوى الدولي؟ وهل هذا التنوع يخدم أغراض الحماية والمحافظة.

كلمات مفتاحية: المجالات المحمية، الاتحاد الدولي لصون الطبيعة، التصنيف، المعايير، القوائم.

Abstract:

The issue of protected areas, along with their associated ecosystems, natural resources and biodiversity, is considered one of the most important international concerns.

An international classification system was established with the aim of distinguishing these areas.

The International Union for Conservation of Nature (IUCN) plays a leading role in this regard. Accordingly, this study raises the research problem: "To what extent have the classifications of protected areas diversified and multiplied at the international level?"

Keywords: protected Areas international union for conservation of nature (IUCN), classification, criteria, Lists.

لأجل المحافظة على التنوع البيولوجي وحماية الأنظمة الايكولوجية والاستعمال المستدام للموارد الطبيعية تعمل الدول على انشاء مجالات محمية أو محميات طبيعية للحد من التدهور الطبيعي والبيئي.

المجالات المحمية هي مناطق جغرافية برية أو بحرية أو ساحلية التزمت دول العالم بالمحافظة عليها سواء كانت ضمن اختصاصها الوطني أو خارجة عن سيادة الدول، وذلك عن طريق تقييد استعمالها ووضع تدابير خاصة لحمايتها.

وبالإضافة إلى أهمية هذه المجالات من الناحية البيئية والايكولوجية إلا أن لها أهمية من الناحية العالمية والجمالية والسياحية والتعليمية وكذا الاقتصادية والاجتماعية.

ونظرا لهذه الأهمية المتعددة تطور الاهتمام الدولي بها وتنظيمها وتصنيفها وتشجيع الدول على حمايتها والمحافظة عليها من خلال مرور هذا الإهتمام بمراحل عديدة خلال أكثر من قرن.

لقد أسس لهذا المفهوم منذ سنة 1870 إلى غاية 1920 عن طريق حماية المحفوظات والحدائق، لينتقل الإهتمام إلى المرحلة التطور ما بين عام 1920 و 1940 ثم التقليل بين عامي 1940 و 1960 ثم العودة إلى إنشاء مجالات أكثر بين عامي 1960 و 1970، وتأتي مرحلة التطور القوي في سنوات 1970 إلى 1985 ومرحلة التعدد والتنوع والتكاثر بين عامي 1985 و 1995 وبعدها مرحلة أقل نشاط بين 1995 و 2005¹.

في هذا الموضوع لنا أن نتعرض الى المجالات المحمية البرية والبحرية من حيث تصنيفها طبقا للأنواع الستة المتفق عليها في الاتحاد الدولي لصون الطبيعة وكذا إلى مختلف التصنيفات الأخرى ذات الطابع العالمي.

ويناقش هذا الموضوع بطرح الإشكالية التالية: إلى أي مدى تنوعت وتعددت تصنيفات المجالات المحمية على المستوى الدولي؟ وهل هذا التنوع يخدم أغراض الحماية والمحافظة. وتبعا لهذه الإشكالية يقسم الموضوع إلى مبحثين:

- المبحث الأول: التصنيفات المعتمدة في إطار المجالات المحمية.

- المبحث الثاني: معايير التصنيف الدولي للمجالات المحمية.

المبحث الأول: التصنيفات المتعددة في إطار المجالات المحمية

باشر الاتحاد الدولي لصون الطبيعة مجموعة من التصنيفات المتنوعة والمتداخلة.

المطلب الأول: التصنيف العام المعتمد من طرف الاتحاد الدولي لصون الطبيعة.

¹ التفصيل حول المراحل التي مرت بها المجالات المحمية وتطور الاهتمام بها،

تتمثل المجالات المحمية في مجموعة من المناطق الطبيعية ذات الأهمية الايكولوجية والتنوع البيولوجي المتواجد بها منها المحفوظات الأصلية والغابات والمحميات الطبيعية والحدائق الوطنية والحدائق الطبيعية وغيرها حسب القائمة التي حددها الاتحاد الدولي لحفظ (لصون) الطبيعة.

لقد تم التصنيف الاول للمجالات المحمية منذ أولى المؤتمرات الدولية عام 1960 وبعدها اعيد التصنيف بعد مؤتمر 1992 حيث حددها الاتحاد بستة أصناف محددة:¹

الفرع الأول: تصنيف عام 1994:

أورد الاتحاد الدولي لصون الطبيعة التصنيف التالي في عام 1994.

أولاً: الصنف الأول مقسم إلى قسمين يتعلق بالحماية الطبيعية:

1- المحفوظات الطبيعية الأصلية بغرض حماية التنوع البيولوجي وغيرها من الخصائص الجغرافية أين تكون الزيارات والتأثيرات البشرية جد مراقبة ومحدودة لأجل ضمان حماية للقيم المتعلقة بالحفظ، حيث يمكن إستخدام هذه المحفوظات كمؤشرات ضرورية للبحث العلمي والمراقبة المستمرة. هي محمية طبيعية محصورة.

2- منطقة الطبيعة البرية - ب -

هذه المناطق في العادة هي جد واسعة وعلى طبيعتها بتغيرات طفيفة جدا حيث تحتفظ هذه المناطق بطبيعتها وبتأثيراتها الطبيعية دون وجود سكان من البشر سواء دائمين أو مؤقتين هي محمية ومسيرة بغرض المحافظة على حالتها الطبيعية الأصلية.

يعتبر هذا التصنيف خاص بالمحميات الطبيعية المغلقة تماما والهدف من ذلك هو ضمان استمرارية التوازن الطبيعي دون تعرض المجال إلى أي تدخل.

ثانيا: الصنف الثاني: الحدائق الوطنية: أو ما يسمى بالمتنزه الوطني.

هي الأخرى مناطق شاسعة طبيعية أو شبه طبيعية موضوعة تحت الحفظ من أجل حماية العملية الايكولوجية ذات المستوى العالي، بما فيها الأصناف وخصائص الانظمة الايكولوجية للمنطقة، تسمح بإمكانية الزيارات ذات الطبيعة الروحية أو العلمية أو التعليمية مع ضرورة احترام البيئة وثقافة المجموعات المحلية.

¹ انظر التفاصيل: Lausch barbara, Lignes directive pour la législation des aires protégées . UICN, Droit et politique de l'environnement suisse gland n81, 2012 p164 et suites.

هذا المجال المحمي هو بمثابة منتزه قومي يتميز بمناطقه الطبيعية الواسعة والهدف من إقامته هو حماية المناظر والطبيعة عموماً، مع العلم أن السماح بالزيارات فيه يكون دون التعرض والمساس بموجوداته الطبيعية. تصمم هذه الحماية على أساس:

- حماية التكامل البيئي لصالح الاجيال الحاضرة والمستقبلية.
- حماية الموارد الطبيعية بمنع استثمارها.
- تدعيم السياحة.

ثالثاً: أنواع المحميات في التصنيف

كما يتضمن هذا الصنف ثلاثة أنواع من المحميات:

- 1- **المحميات الحيوانية:** عن طريق حماية المواقع الطبيعية التي تعيش فيها الحيوانات في بيئتها الطبيعية.
- 2- **المحميات النباتية:** عن طريق حماية المواقع الطبيعية التي تحيا فيها النباتات بشكل طبيعي.
- 3- **المحميات الاحيائية:** التي تعيش فيها الحيوانات والنباتات في آن واحد.

رابعاً: الأصناف المتبقية الأخرى.

تتمثل فيما يلي:

1- الصنف الثالث: النصب أو العنصر الطبيعي:

هي محفوظات بغرض حماية نصب طبيعي ذا أهمية خاصة كعنصر توبوغرافي أو جبل أو غار تحت الماء أو ذا خاصية جيولوجية مثل المغارات أو حتى عنصر بيولوجي.

وهذا النصب يعد من قبيل المعالم الطبيعية الفريدة، كما يمثل هذا المجال محمية وطنية بارزة تقوم أساساً لحماية معالم مميزة بسبب ندرة طبيعته الجمالية أو النوعية أو أهميته الثقافية والتاريخية.

2- الصنف الرابع: مجالات تسيير وإدارة السكنات أو الاصناف:

يهدف هذا الصنف إلى حماية الأصناف والسكنات وتسييرها وهو ما يجعله ذا أولوية خاصة وهي بحاجة دائمة إلى التدخل المستمر والفعال لأجل تحقيق الضروريات الخاصة لهذه المنطقة ولأجل الإبقاء على وضعية السكنات.

هو مجال خاص لحماية الأحياء البرية لأجل ضمان إستمرارية الحياة بها والتأكد من وجود البيئة المناسبة لهذا الغرض.

يسمى هذا المجال أيضا بمحمية الأنواع أو مواطن الأنواع بهدف تأمين إستدامة الأنواع المتميزة وموطنها نظرا لنمو التنوع البيولوجي بها.

3- الصنف الخامس: المناظر الأرضية والبحرية المحمية:

هي منطقة تتداخل فيها يد الانسان والطبيعة وأدت إلى وجود مجال يتمتع بطابع استثنائي يحمل معه قيم ايكولوجية وبيولوجية، ثقافية ومنظرية ملفتة، أين المحافظة على وحدتها ضرورة حيوية من أجل الحماية والإبقاء على هذا المجال ومن أجل المحافظة على الطبيعة وغيرها من القيم المرتبطة بالمجال.

يسمى هذا المجال أيضا بالمشهد البري والبحري: يهدف إلى الحماية والانعاش لوجود خاصية معينة بها ومتميزة من حيث الجمالية والبيئية والثقافية.

4- الصنف السادس: المجال المحمي مع الإستعمال المستدام للموارد الطبيعية:

هذه المناطق تحافظ على الانظمة الإيكولوجية وعلى السككات وكذا على القيم الثقافية والأنظمة التقليدية لتسيير الموارد الطبيعية الموجودة بها.

هي مناطق شاسعة وتمثل الشروط الطبيعية في معظمها مع نوع من التوازن بالنسبة لإدارة الموارد الطبيعية والاستعمال العقلاني لها، غير ذات هدف صناعي، بل متوافقة مع المحافظة على الطبيعة ومن إحدى الأهداف الرئيسية لهذا المجال.

هي محمية خاصة بالمصادر الطبيعية، تتوفر على حماية عامة للإستعمال المخطط والسليم وحاضرا ومستقبلا.

هي أيضا منطقة إدارة الموارد الطبيعية وتتميز بوجود أنظمة طبيعية غير معدلة بها، وتهدف الحماية إلى الإدارة العقلانية والرشيقة لأجل استدامة التنوع البيولوجي وتأمين حمايته على المدى الطويل.

خامسا: تصنيفات أخرى للمجالات المحمية

تجدر الإشارة إلى أن هناك من يعتمد على أصناف أخرى وجدت في بعض الكتابات خارج تصنيف الاتحاد الدولي ويظهر ذلك من خلال المحميات على أنواعها:¹

1- المحميات الإنسانية بغرض السماح بالممارسة المستمرة لطرق الحياة التقليدية.

¹ شاوي شافية، السياحة المستدامة والمحميات الطبيعية،

2- المحميات المتعددة الأغراض: مثل تأمين استمرارية الإنتاج من المياه وأخشاب والحياة البرية والرعي.

3- محميات المحيط الحيوي: مثل المحافظة على المجموعات الحيوية للحاضر والمستقبل ضمن نظام بيئي طبيعي والمحافظة على مواقع التراث العالمي.

لنا أن نؤكد بأن هذا التصنيف الإضافي قد يتعلق بما ورد ذكره من حماية في إطار تصنيف الاتحاد الدولي.

كما يمكن القول أن هذا التصنيف الدولي هو المعتمد حالياً عن مستوى الدول من حيث الحماية وتحديد المجالات المحمية وقد اعتمد في هذا التصنيف على مجموعة من المعايير تتمثل في خصائص المنطقة الطبيعية والبيئية والايكولوجية ونوعية الحياة البرية بها، ومدى تدخل الإنسان في المجال المحمي وتأثيره وكذا الأهداف المتوخاة من حماية المنطقة من اقتصادية واجتماعية وعلمية وترفيهية.

ويضاف إلى ما سبق أن التصنيف يأخذ بخصائص المنطقة التالية: كونها مساحة جغرافية محددة، تتصف بتنوع وتميز بيولوجي، تحدد بأداة قانونية أو إدارية أو غيرها تصنف وفق واقعها الايكولوجي ضمن التصنيفات الدولية المذكورة أعلاه.¹

الفرع الثاني: التصنيف السابق للاتحاد الدولي لصون الطبيعة لعام 1969².

جاء الاتحاد الدولي لصون الطبيعة بتعديل موالي خاص بخصائص ومواصفات المناطق، والمجالات المحمية وذلك بعدما كان عددها عشرة مجالات أصبح بعد تعديل عام 1994 بستة مجالات.

لذلك يمكن العودة إلى تصنيف الاتحاد لما قبل 1969 وما بعدها.

أولاً: المجالات المحمية في تصنيف 1969

قسمت هذه المحميات بطريقة المجموعات وتتمثل في ثلاث مجموعات تتضمن كل واحدة مجموعة من المجالات ذات الصفات المشتركة أو الحماية المماثلة.

1- مسؤولية لجنة المنتزهات القومية ولجنة المناطق المحمية العالمية: تتضمن المحميات العلمية والمنتزهات القومية

ومحمية المناطق الطبيعية، ومحميات لحماية الطبيعة وحماية الحياة البرية، ومحميات المنظر الطبيعية.

¹ مصطفى عابدة، دور المجالات المحمية في الحفاظ على الطبيعة، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 09، العدد 01، السنة 2020، ص 307.

² أعرج موفي، المحميات الطبيعية ودور القوانين والتشريعات البيئية في ادامتها، مركز التخطيط الحضري والإقليمي للدراسات العليا ص11 وما يليها. Lignes directives pour l'application des catégories de gestion des aires protégées UICN, édité par Dudley Nigel, ed2008, suisse Gland p4.

2- مسؤولية الاتحاد الدولي لصون الطبيعة: تتضمن: محميات الموارد الطبيعية المحميات الإنسانية، محميات ذات استعمالات متعددة.

ثانيا: المجموعة الثالثة: مسؤولية اليونسكو:

تتضمن هذه المجموعة التصنيف التالي:

1- محميات المحيط الحيوي: لأجل أغراض أهمها حماية المجتمعات الحيوية من نباتية وحيوانية موجودة ضمن النظام

الايكولوجي الطبيعي مع المحافظة على التنوع البيولوجي الذي يعتمد عليه التطور.

2- محميات المواقع العالمية الموروثة: تخصص لحماية الأشكال الطبيعية في المواقع التي تعتبر ذات صفات موروثة

مثل المدن التاريخية، هذه المجموعة هي جزء من البرامج الدولية.

غير أن هذا التصنيف أظهر حدوده خاصة أنه لم يعط تعريفا للمجال المحمي كما أنه تضمن العديد من التكرير في التقسيم الثلاثي هذا وبالتالي التعدد في أنواع التصنيف الواحد.

كما أن هذا التصنيف أغفل المجال البحري كمجال للحماية وهو ما تبناه التصنيف السابق الذكر لعام 1994.¹

المطلب الثاني: التصنيف الخاص للمجالات احمية التابع للاتحاد الدولي.

هناك توجهات من طرف الاتحاد الدولي لصون الطبيعة نحو التنوع في المجالات المحمية ونحو ظهور اشكال جديدة تتسم اما بطابعها الدولي الخاص او لأهميتها كمجالات طبيعية مخصصة للحماية وللمحافظة على مميزاتها الطبيعية.

تتمثل هذه المجالات احمية الجديدة أو ذات الطابع الخاص بأنها جديدة في تعريفها وخصائصها وأنواعها وذلك عن طريق إضافتها إلى التصنيف المعتمد لعام 1994 من طرف الاتحاد الدولي لصون الطبيعة مثل المجالات احمية البحرية والساحلية، أو كونها حديثة التصنيف مثل المجالات احمية العابرة للحدود والحدائق من أجل السلام.

الفرع الأول: المجالات احمية البحرية والساحلية.

تظهر أهمية التنوع البيولوجي للمياه في البحر بشكل واضح بالاضافة إلى مدى التهديدات التي يواجهها هذا التنوع من قبل الانسان.

أولا: الاهتمام بحماية المجالات البحرية والساحلية.

¹ بدأ التفكير في التصنيف المعدل من طرف لجنة المنتزهات LPNAP التي انشئت فريق عمل أودع تقريره عام 1990 معتمدا على اقتراح المجموعات لعام 1978، من 01 إلى 05 والذي سلم الى المؤتمر العالمي للحدائق في فنزويلا وفي جانفي 1994 اعتمدت الجمعية العامة للاتحاد الدولي لصون الطبيعة التصنيف الجديد.

ظهر هذا الاهتمام بشكل خاص منذ مؤتمر جوهانسبورغ حيث التزمت الدول بالمحافظة على المنتوجات والتنوع البيولوجي في المناطق البحرية والساحلية بما فيها تلك التي لا تخضع للسيادة الوطنية والاختصاص الاقليمي للدول الساحلية.

تم انشاء مناطق محمية طبقا لاحكام القانون الدولي والمعطيات العلمية "كما اعتمدت لدول في اتفاقية التنوع البيولوجي عام 2010 بناقويا مخططا استراتيجيا ينص على وضع سلسلة من المجالات المحمية البحرية لغاية 2020 تغطي على الأقل 10% من المناطق الساحلية والمحيطات.¹

1- الاهتمام الموسع للمجالات المحمية البحرية:

بالإضافة إلى الحماية والمحافظة المتعلقة بالمجال الساحلي والبحري، وكذا حماية المجال البحري خارج الولاية الوطنية فقد شملت الحماية الأصناف.

اهتم فريق العمل المكلف بدراسة موضوع المحافظة والاستعمال المستدام لهذه المناطق خاصة فيما يتعلق بالتنوع البحري.

ونفس الإهتمام كان من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة عن طريق العملية الاستشارية غير الرسمية حول البحار والمحيطات لعام 1999 حول تطور المسائل البحرية.

وهكذا ومنذ 2006 أصبحت المجالات المحمية البحرية والساحلية ضمن تصنيفها في إطار الحماية.

2- التعريف بالمحمية البحرية:

تعرف المحمية البحرية أو المجال المحمي البحري بأنه "منطقة للنظم البيئية تتميز أجزاء منها بخصائص وتنوع جيوفيزيائي وحيولوجي، كما أن هناك أجزاء من الأساس المادي للبيئة البحرية مستودعا دائما لموارد اقتصادية أو جمالية مهددة بالانقراض أو التدهور مما يتطلب حمايتها وصونها بدرجات متفاوتة من قبل المنظمات العالمية والاقليمية والوطنية.²

ثانيا: تطور انشاء المحميات البحرية وعناصرها

1- التطور:

¹ Odil Deljour samano -les aires marines protégées, outil de conservation de la biodiversité eu haut mer, revue de neptune, centre de droit maritime et océanique, université de Nantes, vol 19⁰¹, 2013 p 2.

² عرفها الاتحاد الدولي لصون الطبيعة بأنها: مساحة جغرافية محددة بوضوح، معترف بها ومخصصة، ويتم الاشراف عليها من خلال الوسائل القانونية أو غيرها من الوسائل الفعالة لتحقيق الحفاظ على الطبيعة على المدى الطويل مع خدمات النظام البيئي والقيم الثقافية المرتبط بها.

شهدت المحميات البحرية اهتماما متزايدا ضمن التطور الذي مرت به منذ القرن التاسع عشر ان لم نقل قبله بكثير حيث كانت أول محمية ظهرت في الولايات المتحدة بالمعنى المتداول حاليا عام 1935 وعدة محميات أخرى تبعتها.¹

وبعد تطور واسع النطاق بداية من فترة الخمسينات التي شهدت اهتماما واسعا تبعتها فترة الستينات وانعقاد المؤتمر الدولي الاول للمحميات الوطنية عام 1962.

وبعدها وفي سنوات 80 و 90 أصبح الاهتمام الدولي أوسع بالمجالات المحمية البحرية من خلال تحركات المنظمات الدولية المهتمة مثل الصندوق الدولي للحياة الفطرية والاتحاد الدولي لصون الطبيعة الذي شجع الدول الساحلية بإنشاء محميات بحرية مما أدى إلى الاعلان عن العديد من المحميات البحرية عام 1970 حيث وصل عددها إلى 118 محمية موزعة على 27 دولة وارتفع إلى 430 محمية في 69 دولة عام 1985، وبعد اعتماد اتفاقية التنوع البيولوجي عام 1992 تبني الاتحاد الدولي لصون الطبيعة برنامج المنظومة العالمية للمحميات البحرية بغرض المحافظة على البيئة البحرية بصورة مستدامة، قامت هذه المنظومة بالاعلان عن انشاء 1306 محمية بحرية من قبل الدول الساحلية عام 1995.

وتجدر الإشارة إلى أن معظم هذه المحميات تقع في المناطق الاستوائية وشبه الاستوائية التي تضم أكبر تنوع حيوي وبيئي بحري عالميا.²

2- العناصر الخاصة بالمجالات البحرية المحمية:

تتمتع المجالات المحمية البحرية بخصائص بحرية ضرورية لاعتبارات خاصة تختلف عن المجالات البرية المحمية ومن هذه الخصائص نذكر:

- أنها مناطق واسعة حيث بعض المواقع البحرية المحفوظة للتنوع البيولوجي تغطي مساحة بحرية قد تصل إلى 100 ألف كلم²، وتمثل إمتيازات خاصة في مجال البحث العلمي.
- هي مناطق توجد غالبيتها خارج المياه الإقليمية، أي أنها لا تخضع لأي اختصاص اقليمي وطي عكس البرية، كما أنها تتمتع بموارد بيولوجية كبيرة.¹

¹ انظر التفاصيل حول تطور ظهور المحميات البحرية، جرعتلي مجد، أهمية وفوائد وأنواع المحميات الحيوية، مجلة دراسات وبحوث بيئية، عدد 20 نوفمبر، 2011، ص 08.

² للإشارة لتفاوت مساحة المحميات البحرية لكن تبقى محدودة من حيث نسبتها الضئيلة من مساحة البحار والمحيطات والسواحل، انظر التفاصيل حول التطور، نفس المرجع، ص 10.

- كما تتميز هذه المجالات بأنها انشئت قريبة من الساحل وضمن المياه الداخلية في البداية، وان هذه المجالات وأنظمتها الايكولوجية البحرية لم تعرف كغيرها من المجالات البرية وبالتالي لم تخضع للبحث العلمي بالرغم من الدراسات تبين أن المحيطات تضمن نسبة 90% من السكنات الحيوية الضرورية للحياة، والمتضمنة مجموعات الحيوانات والنباتات والميكروبات.

- ان حماية المجالات البحرية تتطلب مجهودات أكبر من المجالات الساحلية أو البرية ومع ذلك فإنه توجد علاقة وتشابك طبيعي بين الأنظمة البرية والساحلية والبحرية من حيث الحماية والمحافظة والتسيير.

ثالثا: تصنيف المحميات البحرية: تتمثل هذه المحميات في محميات طبيعية احتياطية، ومحميات بحرية تعليمية أو ترفيهية، أو محمية المعزل الطبيعي ومحميات المناظر الطبيعية، ومحمية الموارد الطبيعية، أو الموارد المتعددة الأغراض، ومحمية الحياة التقليدية والمحيط الحيوي والتراث العالمي.²

يلاحظ على هذا التصنيف أنه واسع ومتنوع، غير أنه يحتوي على عناصر بيئية وبحرية متكررة ضمن الأصناف المذكورة مما يؤدي إلى وجود نوع من التداخل بين الأصناف وبالتالي التكرار في التصنيف لنفس المحمية البحرية كما أن هذا التصنيف لا يعطي اهتماما بارزا للمجال المحمي الساحلي.

الفرع الثاني: المجالات المحمية الأخرى

هي الأخرى متنوعة وجديرة بالتصنيف

أولا: المجالات المحمية العابرة للحدود

- **المجالات المحمية العابرة للحدود:** بالإضافة الى المجالات المحمية التقليدية، نجد أن هناك العديد من المصطلحات التي تحدد المجالات التي تتسع إلى خارج الحدود الوطنية.³

وبالرغم من وجود عدة تسميات للدلالة على هذا النوع من المجالات المحمية الا ان كل تسمية تمثل نوعا او صنفا من أصناف المحميات العابرة للحدود، التي تتطلب أهداف معينة للحماية.

1- تعريف المجالات المحمية العابرة للحدود: يوجد العديد من التعاريف غير أن تعريف الاتحاد الدولي لصون

الطبيعة هو الأكثر استعمالا:

¹ يمكن التعرف على أهمية هذه المناطق المحمية البحرية التي توجد غالبيتها في استراليا والولايات المتحدة وإيرلندا، والدانمارك والاكوادور حيث تتراوح مساحتها بين 410 ألف كلم² و 110 ألف كلم² إلى 64 ألف كلم² - Barbara lausch- op. cit p 235 et suit .

² تختلف التفاصيل حول موضوع التصنيف، جرعتلي مجد، مرجع سابق، ص 12 وما يليها.

³ تسمى مجالات محمية عابرة للحدود، مجال عابر للحدود للحفظ، حديقة دولية، حديقة عابرة للحدود، محفظة حيوية عابرة للحدود او محمية دولية غير أن المصطلح الأكثر استعمالا هو المجالات المحمية العابرة للحدود.

"هي قطعة واسعة من الأرض أو البحر قائمة بين الحدود لدولة أو أكثر، أو لوحداث تحت وطنية مثل المقاطعات والمناطق الإقليمية، أو المناطق المستقلة ذاتيا أو المناطق الواقعة خارج حدود السيادة والاختصاص الوطني، حيث الاجزاء المكونة لها مخصصة بشكل خاص الى الحماية والمحافظة على التنوع البيولوجي والموارد الطبيعية والثقافية المشتركة.

وهي مسيرة بواسطة وسائل قانونية أو أي وسيلة أخرى فعالة.¹

ان مثل هذا التعريف نجد أنه في غالب الاحيان ترتبط المجالات المحمية العابرة للحدود بالتعاون الدولي كهدف رئيسي وبالتالي لا يمكن الاعتراف لهذا الصنف من المجالات المحمية، الا في حالة وجود تعاون بين دولتين أو أكثر فيما يتعلق بالمحميات المتواجدة في كل دولة أو منطقة.

2- خصائص المجالات المحمية العابرة للحدود:

هي مجالات مرتبطة بدولة أو أكثر مسيرة بآليات ثنائية أو متعددة الأطراف عالمية أو إقليمية، لها خصائص قانونية ذاتية ناتجة عن بعدها العابر للحدود.

- حاليا نجد أن الجزء الذي قام به المركز العالمي للمراقبة المستمرة للمحافظة على الطبيعة والتابع لبرنامج الامم المتحدة للبيئة أظهر تزايدا في المجالات المحمية العابرة للحدود ووجود مبادرات ما بين دولية للمحافظة عليها.²
- وتجدر الاشارة الى ان هذه المجالات تشترك في مجموعة من الخصائص أهمها كما أشرنا وجود تعاون دولي فيها وتشاور في التسيير وتأكيد صفتها وفقا لمعايير قانونية.

- صفات المجالات المحمية العابرة للحدود

- من صفاتها انها مجالات محمية عابرة للحدود مصنفة على كونها اثنتين أو أكثر من المحميات المجاورة او مجموعة من المجالات المحمية والمناطق المتداخلة او مجموعة من المجالات المحمية المقسمة دون وجود مناطق متداخلة أو منطقة عابرة للحدود تضم مجالات محمية مقترحة.³

ثانيا: الحدائق من أجل السلام:

¹ Sandrine Montpetit, les aires protégées trans frontières : au dela de la conservation de la biodiversité, maitrise en biologie, université de sherbrook, Québec, 2013, p 13.

² في نهاية سنوات 80 وجد 59 محالا محميا عابرا للحدود مصنف من طرف الاتحاد الدولي لصون الطبيعة ومشكل من 70 مجال محمي خاص وطني، تزايد عددها عام 2001 إلى 169 محالا يمثل 666 وطنيا، وعام 2005 وصل العدد إلى 188 محالا عابرا الحدود يمثل 818 موقع وطني، آخر جرد كان عام 2007 حيث حدد 227 مركب يضم 3043 محالا محميا وموقعا ذا تحديد دولي، هذه الاحصائيات تمت طبقا لدراسة تابعة لقاعدة البيانات العالمية حول المجالات المحمية، التفاصيل انظر أيضا: Barbara lausch, op.cit. p 245 et suite.

³ يمكن التعرف عن أمثلة لهذه المجالات بأنواعها في البحر وسلوفاكيا، بلجيكا ولوكسمبورغ، التشيك والنمسا... الخ، نفس المرجع، ص 298.

تعتبر هذه الحقائق تصنيف خاص للمجالات الطبيعية المحمية حيث يتعلق تعريف المجالات المحمية التابعة للاتحاد الدولي لصون الطبيعة وذلك في إطار التسلسل الذي هو قيد الدراسة.

لذلك يمكن القول أن تعريف المجالات المحمية هو التعريف الاساسي الذي انطلق منه الاتحاد الدولي بينما تعريف المجالات المحمية العابرة للحدود فهو تعريف لنوع من المجالات المحمية الخاصة والحدائق من أجل السلام هو نوع خاص من أنواع المجالات المحمية العابرة للحدود.

1- تعريف الحقائق من أجل السلام:

هذه الحقائق هي الأخرى مجالات محمية عابرة للحدود مكرسة رسمياً للمحافظة وحماية التنوع البيولوجي والموارد الطبيعية والثقافية المشتركة، بالإضافة الى ترقية السلم والتعاون.

- ظهور المصطلح: استعمل هذا المصطلح من طرف جامعة الأمم المتحدة لأجل السلم لتحديد "المجالات المحمية التي تأثرت تاريخياً بالنزاعات" سواء وجدت هذه الحقائق في حالة عابرة للحدود أم لا.

وبتلخص التعريف في ضرورة تواجد عناصر مشتركة تتوفر في الحقائق من أجل السلم هي الهدف الواضح لحماية التنوع البيولوجي، وهدف واضح لتحقيق السلم، وتعاون بين دولتين على الأقل أو سلطتين تحت وطنية.

ومادام أن الحقائق من أجل السلم وكذا المجالات المحمية العابرة للحدود هي مجموعات فرعية للمجالات المحمية طبقاً لتعريف الاتحاد الدولي لصون الطبيعة، فهي تابعة لها حيث التسيير ومن حيث التصنيف الذي جاء به الاتحاد لتحديد الأنواع الستة للمجالات المحمية.

وبلاحظ بالنسبة لتعريف الحقائق من أجل السلم ان الجامعة من أجل السلم التابعة للأمم المتحدة استعملت عبارة "حقائق من أجل السلم" لتعيين هذا النوع من المجالات المحمية التي تأثر تاريخياً بالنزاعات دون شرط وجودها في وضعية غير وطنية أو عابرة للحدود، بينما الأصل وطبقاً للاتحاد الدولي لصون الطبيعة فإن هذه الحقائق هي مجموعة فرعية خاصة بالمجالات المحمية العابرة للحدود ومن بين احد أهدافها التعاون بين على الأقل دولتين أو سلطتين تحت وطنية.

فهذه الحقائق عبر الوطنية او الحقائق من أجل السلم هي مجموعات تحتية لمجالات محمية خاضعة لتعريف الاتحاد الدولي.¹

2- معايير تصنيف الحقائق من أجل السلم.

¹ أنظر هذا التحليل: Sheppard David, Trevor Sandwith et clare shine, op.cit. p07.

هناك بعض المجالات المحمية العابرة للحدود التي صُنفت كحدائق من أجل السلم، مما يجعلنا نقول أن هناك ترتيب أو تصنيف غير رسمي ومؤقت يعتمد عليه:

- ضرورة وجود على الأقل مجالين مشتركة في الحدود لتكون حديقة دولية لأجل السلم.
- ضرورة الأخذ في الاعتبار الأهداف المتعلقة ليس فقط بالتنوع البيولوجي والثقافي.
- لكن أيضا الهدف الصريح لأجل ترقية السلام والتعاون وتشجيع السلم والمصالحة أثناء أو بعد النزاع المسلح.
- وجود اتفاق متعدد الأطراف بين المختصين باسم الدول أو الوحدات المعنية.
- هدف التسيير المشترك وبرامج تسيير وتطوير تعاوني.
- عدم التحديد المطلق جغرافيا.

ويضاف إلى هذه المعايير أن هذه الحدائق لا تعترف بالحدود السياسية بداخلها حتى تسمح للحيوانات بالهجرة والتنقل ذلك لأنها مناطق للحفاظ العابر للحدود.¹

- كما يجب أن تؤسس هذه الحدائق على الاعتراف بمبدأ الأمن الانساني وبالحكامة الجيدة والتنمية المنصفة واحترام حقوق الانسان التي يجب أن تكون كلها غير قابلة للتجزئة والفصل.
- ضرورة تحقيق أهداف معينة منها تأييد التعاون البعيد المدى للمحافظة على التنوع البيولوجية والمرافق الايكولوجي والقيم الطبيعية والثقافية خارج الحدود الوطنية وكذا ترقية وهيئة الانظمة الايكولوجية على مستوى المناظر بالاضافة إلى العمل على حل النزاعات المتعلقة بالموارد الطبيعية.²

ودائما وفي سياق إيجاد نظام متفق عليه حول هذه الحدائق التي تسمى أيضا بالحدائق من حل الحياة فقد توالى الأعمال بين مختلف الهيئات الدولية من بينها الاتحاد الدولي من أجل صون الطبيعة والاتحاد العالمي من أجل الطبيعة والصندوق العالمي من أجل الطبيعة وجامعة السلم التابعة لمنظمة الأمم المتحدة التي عملت كلها على إيجاد مجموعة من التصرفات والمبادئ المسيرة لهذه الحدائق وكذا محاولة إيجاد تعريف متفق عليه الحدائق من أجل السلم ومعايير ثابتة لتحديدها، وبعث وثيقة عمل لأجل التعاون عبر الوطن في المجالات المحمية، وكذا إيجاد مشروع تقنين خاص بالمجالات المحمية عبر الحدود في زمن السلم والنزاع المسلح بالإضافة الى انشاء شراكة عالمية خاصة بهذا النوع من المجالات المحمية.

ثالثا: تصنيفات خاصة للمجالات المحمية مرتبطة بالاتفاقيات:

¹ للتعرف أكثر على الحدائق من أجل السلم: Albane geslin, Aires protégées transfrontière et pour la paix in Explaitations des ressources naturelles et protection des droits de l'homme, Pedlone, Paris 2013, P1 a 13.

² مختلف التفاصيل: Sandwith Trévor, david sheppard clare shine, op.cit, p 09 et suit.

ضمن هذه التصنيفات أردنا دراسة تصنيف كل من منظمة اليونسكو واتفاقية رامسار للمناطق الرطبة:

1- المجالات المحمية المصنفة ضمن اتفاقية اليونسكو لعام 1972:

تتعلق هذه الاتفاقية بحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي ذا القيمة الاستثنائية وهي من أولى الاتفاقيات التي اعتبرت أن المجالات المحمية هي الوسيلة الأهم التي تسمح للدول الأطراف بالالتزام بحماية مواقع التراث العالمي الثقافي والطبيعي.

وقد اشترطت الاتفاقية لكي يصنف الموقع ضمن التراث العالمي أن يستفيد من تدابير حماية والمحافظة والتحديد، مع الإشارة إلى أن هناك توافق بين التراث العالمي والمجالات المحمية وفقا لتصنيف الاتحاد الدولي لعام 1994 حيث يعتبر التقرير الصادر عن مركز التراث العالمي لمنظمة اليونسكو أن هناك مختلف أنواع المجالات المحمية التي يمكن أن تتوافق مع مواقع التراث العالمي لكن العكس غير صحيح أي لا يمكن القول بأن كل مواقع التراث العالمي هي مجالات محمية، وهي تتمتع لحماية عالمية مشتركة.¹

2- تصنيف اتفاقية رامسار للمجالات المحمية.

ابرمت هذه الاتفاقية عام 1971 وهي خاصة بالمناطق الرطبة كمواطن للطيور المائية ومهمتها المحافظة والاستعمال العقلاني لهذه المناطق.

قائمة رامسار هي قائمة تسجل فيها الدول المنطقة الرطبة ذات الأهمية الدولية لكن بعد أن يشترط أن تكون هذه المنطقة مجالا محميا سواء بحريا أو بریا.

مع أنها تنص على إنشاء محفوظات طبيعية في المناطق الرطبة.

أما عن مدى توافق المناطق الرطبة مع المجالات المحمية فقد أكدت الامانة العامة للاتفاقية بوجود توافق بين أنواع المناطق الرطبة وأنواع المجالات المحمية (التصنيفين) وبالتالي وجود توافق بين قائمة رامسار وقائمة المجالات المحمية.²

يمكن القول أن هذه الاتفاقية تعد من أهم النصوص الدولية من الناحية التاريخية من حيث حماية المجالات الطبيعية ذات الطابع الدولي ومهمتها هي المحافظة والإدارة العقلانية لهذه المناطق.

3- التمييز بين المجالات المحمية والمجالات المحفوظة:

¹ للتعرف على أهمية هذه الاتفاقية وباقي الاتفاقيات ذات العلاقة بالمجالات المحمية مثل اتفاقية رامسار لعام 1971 واتفاقية التجارة الدولية لاصناف الحيوان والنبات البرية المهددة بالانقراض لعام 1973 وبرتوكول مونتريال حول الأمن الحيوي لعام 2000: stéphane Doumbe-Billé , Droit international de la faune et des aires protégées, étude juridique de la FAO, sept 2001, p 13 et suit.
² التفاصيل Barbara lausch op.cit, p62.

المناطق المحفوظة تضم أيضا المناطق المحمية وغيرها من تدابير المحافظة الفعالة تبعا لكل منطقة، وهي أيضا تعني المناطق البرية والبحرية.

المجالات المحفوظة هي أراضي ومياه يقيد استعمالها وتتضمن أيضا المجالات المحمية لكنها تتمتع بتدابير إضافية لأجل المحافظة الفعالة بحسب كل منطقة محفوظة وذلك لأجل الحصول على نتائج إيجابية ومستدامة على المدى الطويل من أجل المحافظة على التنوع البيولوجي، ولغاية 2021 تقدمت 05 دول فقط بتدابير المحافظة الفعالة لكل منطقة لدى قاعدة المعطيات العالمية وتعد كندا الدولة الأكثر تمثيلا في هذه القاعدة بنسبة 22% من المساحة الاجمالية للمجالات المحفوظة.

كما حددت الدول الأطراف في اتفاقي التنوع البيولوجي هدف المحافظة على الأقل على 17% من مساحة المجالات البرية والمياه الداخلية و10% من مساحة المجالات الساحلية والبحرية لغاية 2020.

مع العلم أن هناك تطور ملحوظ لهذه المجالات المحفوظة بين سنوات 1990 و2021 حيث انتقلت من 7,7% إلى 16,6% بالنسبة للمجالات البرية المحفوظة، وبنسبة 0,4% إلى 7,7% بالنسبة للمجالات المحفوظة البحرية (والساحلية)، بينما على المستوى العالمي هناك ما يقارب نسبة 42% من المساحة الحالية منذ 2010 وشاهدت المجالات البحرية المحفوظة تقدما ملحوظا سواء بالنسبة للمياه الوطنية أو الدولية بلغت 18% بالنسبة للوطنية بينما لم تتعدى 1,2% بالنسبة الدولية.¹

الفرع الثالث: التصنيف الدولي للمجالات المحمية وفقا للقوائم.

تبنت الجهات الدولية المهتمة بالمجالات المحمية نظام القوائم لوضع تصنيف لهذه المجالات بأنواعها من تنوع بيولوجي ونظام ايكولوجي سواء فيما يتعلق بالمجالات المحمية البرية أو الساحلية أو البحرية وهو ما سنتناوله في هذا الموضوع.

أولا: التصنيف التابع لقوائم الاتحاد الدولي لصون الطبيعة.

للإتحاد نوعين من القوائم المعتمدة في تصنيف المجالات المحمية بحسب أهمية الحماية والمحافظة وبحسب التهديدات والخطورة التي تلحق بهذه المجالات، نذكرها وهي القائمة الخضراء الخاصة بالمجالات المحمية والمحافظة والقائمة الحمراء الأولى للأصناف أو الأنواع المهددة بالإنقراض والثانية للأنظمة الايكولوجية.

1- القائمة الخضراء التابعة للاتحاد الدولي لصون الطبيعة الخاصة بالمجالات المحمية والمحافظة.²

¹ Tendances mi,diales des airs conservés : juillet 2021, p08.

² التفاصيل حول المعلومات المتعلقة بالقائمة الخضراء للاتحاد الدولي لصون الطبيعة،

تعد هذه القائمة نوع من المبادرة من طرف الدول من أجل التشجيع على المحافظة والاعتراف بتقديم الدولة وتضمن نجاح المسيرين للمجالات المحمية.

أطلقت هذه القائمة رسمياً عام 2014 كمكافئة لأفضل المواقع والحوافز وشهادات اثبات بأن الموقع يدار بشكل فعال وعادل.

حيث تسعى القائمة إلى تحقيق أهداف الأمم المتحدة فيما يتعلق بالتنوع البيولوجي بحلول عام 2020 من خلال حماية 17% من الأراضي و 10% من المناطق البحرية.

ولأجل التسجيل في القائمة وجب الامتثال إلى معايير عددها 17 تدور حول أربعة جوانب هي الحوكمة الإدارة، التصميم التخطيط ونتائج جهود الحفاظ على الطبيعة.

هي مبادرة مشتركة بقيادة برنامج المناطق العالمية واللجنة العالمية للمناطق المحمية التابعين للاتحاد الدولي لصون الطبيعة.¹

تطبق هذه القائمة على المجال المحمي الذي يوافق تعريف الاتحاد الدولي، أما عن الإجراءات للتسجيل فهي تمر بثلاث مراحل أولها إلزام المترشح سواء دولة أو منطقة بالمبادئ المحددة خلال خمس سنوات ثم يتم تقييم الموقع وبعدها التسجيل من طرف اللجنة المسيرة الدولية.

ومن أهداف هذه القائمة أن تعمل على الاعتراف بالمجالات المحمية والاكثار منها التي تسير بشكل منصف وفعال وهي بمثابة مؤشر عالمي للدول عامة.²

وتعد هذه القائمة بمثابة برنامج ساهمت في انشائه لجنة المحميات الطبيعية التابعة للاتحاد الدولي، بالإضافة إلى أنها أنشأت لجنة الخبراء التابعة لها.

ويكيف هذا البرنامج بأنه برنامج عالمي يشجع المساهمات المتميزة والناجحة في مجال حفظ المحميات الطبيعية على أساس شعار عالمي لحفظ الطبيعة.³

2- القائمة الحمراء للاتحاد الدولي لصون الطبيعة.

Manuel de l'utilisateur pour la liste verte des aires protégées et conservées de l'UICN en vigueur au 1 Janvier 2018 le standard global pour aires protégées au 21 siècle.

¹ تعد هذه المعايير أساساً لتقييم الوسائل المعتمدة من أجل الحماية: التصميم التسيير الحكامة والمحافظة الناجحة-انظر مختلف المعلومات حول القائمة الخضراء: UICN 2018. UICN des aires Protégées et conservées- UICN 2018.

² يلاحظ أنه ولغاية عام 2021 تم إحصاء 59 مجال محمي ضمن القائمة الخضراء موزعة على 16 دولة.

³ يلاحظ أن الاتحاد الدولي لصون الطبيعة أدرج 15 موقعا جديدا الى قائمة أفضل المناطق المحمية في العالم ضمن القائمة الخضراء عام 2018 ليصبح عددها 40 موقعا.

تعد هذه القائمة من الناحية التاريخية أقدم حيث ظهرت صور لها منذ 1964 غير أن القائمة الحمراء هذه هي مجموعة من الأنواع والمعايير التي وضعها الاتحاد الدولي لصون الطبيعة من أجل تصنيف الأنواع المهددة بالانقراض على المستوى الدولي وذلك على اوسع نطاق عالمي.

كما اعتمدت هذه القائمة عدد من الاصدارات اولها كانت عام 1991 وأخرها المعتمدة حاليا لعام 2001.¹

تعد هذه القائمة بمثابة جدول الجرد الأكثر شمولية بالنسبة لحالة الحفظ والحماية للأصناف النباتية والحيوانية، قائمة على مجموعة من المعايير لتقدير مخاطر الانقراض لألاف الاصناف، أساسها علمي للتعرف على مستوى التهديدات ضد التنوع البيولوجي.

تتضمن القائمة الحمراء تسع أصناف من الترتيب بين الانقراض وخطر الانقراض والمهددة والاهتمامات القصوى والمعطيات الناقصة وغير المقدرة.

تضم هذه القائمة قائمتين الاولى خاصة بالاصناف المهددة بالانقراض والثانية تتعلق بالانظمة الايكولوجية.

أ - القائمة الحمراء للأصناف المهددة (الأنواع الحية).

تقدم هذه القائمة العالمية جردا لوضعية المحافظة على الاصناف الحيوانية والنباتية تبعا لدرجة خطر الانقراض.

هي بمثابة قاعدة بيانات دورية تبين وضعية أكثر من 105732 صنفا مهددا من بين 1.8 مليون صنف معروف وذلك وفقا لتصنيف تصاعدي يبدأ من حالات الانقراض الكلي إلى درجات متسلسلة من التهديد والخطر والضعيف وضرورة الاهتمام ونقص المعلومات حول الصنف، وعدم تطبيق معايير الحماية.

أهميتها تظهر من خلال ان القائمة تعد بمثابة ناقوس الخطر لإختفاء بعض الاصناف بالإضافة إلى أنها تدفع الدول التي تتبنى اجراءات صارمة للمحافظة والحماية لبعض الاصناف المهددة والتحذير من الإندثار.²

ونظرا لان هذه القائمة تهتم بالالوصاف المختلفة للأصناف سواء المهددة بخطر الانقراض أو الأكثر تهديدا فإنها تقوم بادراج الصنف المهدد وبعدها تدرج ضمنه المعلومات الخاصة بنوع التهديد وكيفية الحماية ومواجهة الخطر.

¹ التفاصيل حول الموضوع، catégories et critères de la liste rouge- commission de la sauvegarde de l'UCIN, suisse, janvier 2000, p 40.

² يلاحظ ان النشرة الاخيرة للقائمة الحمراء العالمية لعام 2022 توضح انه من بين 150388 صنف تمت دراسته تبين أن 42108 منها صنف على أنها مهددة وفي خطر من بينها 13% من الطيور و 27% من الثدييات و 41% من البرمائيات مهددة بالانقراض عالميا ونفس الحالة بالنسبة للحيوانات البحرية: la liste rouge mondiale des espèces menacées UICN, 2022.

وللحصول على مختلف المعلومات تستعين القائمة بالمنظمات المهتمة بالحماية وبخبراء الاتحاد وللإشارة قامت بإحصاء حوالي 45 ألف صنف مهدد بما يعادل 38% من مجموع التنوع البيولوجي البري النباتية والحيوانية.¹

ب - القائمة الحمراء للأنظمة الايكولوجية.

تقوم هذه القائمة على تقييم ومتابعة والتعرف على أوضاع الأنظمة الايكولوجية على المستوى المحلي والاقليمي والعالمي، وذلك من أجل وضع برنامج مشترك لمواجهة التهديدات ضد الاصناف ومواطنها.

وجدت منذ 2014 كإطار مرجعي عالمي لمدى هشاشة الأنظمة الايكولوجية، تتمثل مهمة هذه القائمة في أنها تقوم بتعيين وحصر الأنظمة البيئية التي تتعرض للتهديد، ويصدر تصنيفا لها من طرف لجنة إدارة الأنظمة البيئية التابعة للاتحاد الدولي لصون الطبيعة.

دور هذه القائمة أنها تبين بوضوح وضعية الأنظمة البيئية وحقيقتها فهي المعيار العالمي والاقليمي والمحلي للرصد والتصنيف والتقييم الشامل للتغيير الحاصل في نظام بيئي معين.

3- قوائم إضافية معتمدة في تصنيف المجالات المحمية.

بالإضافة الى ما سبق ذكره يمكن القول بوجود قوائم لتصنيف صادرة عن المنظمات الدولية والاتفاقيات خاصة بالمجالات المحمية أهمها قائمة منظمة للأمم المتحدة، ومنظمة اليونسكو واتفاقية رامسار ولنا ان نلقي نظرة وجيزة عن هذه القوائم.

أ - قائمة التصنيف التابعة لمنظمة الامم المتحدة:

تجدر الإشارة قبل كل شيء بأن الاتحاد الدولي لصون الطبيعة يتعامل وفق القائمة الشاملة التي تضم المجالات المحمية البرية، الساحلية والبحرية المحددة من طرف دول العالم والتي تطورت منذ سنوات 62/61.

تشكل هذه القائمة مع تقرير "الكون المحمي" التعريف الشامل للأوضاع والتوجهات العالمية للمجالات المحمية، حيث يمثلات الاثنان مؤشرات التطور العالمي الحاصل في الحماية والحفاظة على المجالات الطبيعية.²

¹ ياسين بوشظولة، مرجع سابق، ص 60.

² يمثل هذا الجرد الخاص بالمجالات المحمية بمجموع 238563 مجال محمي ل 244 دولة واقليم يغطي أكثر من 46 مليون كم²، موزعة على 11 منطقة في العالم بين إفريقيا وآسيا الواقعة خارج الاختصاص الاقليمي الوطني: التفاصيل حول مضمون هذه القائمة الشاملة والتصنيف الوارد بها:

liste des nations unies des aires protégées 2018-supplement sur l'efficacité de la gestion des aires protégées, p 16.

أصل هذه القائمة نابع من قراراتين صادرين عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي عامي 59 و61 واعتمدت في الدورة 16 للجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1962 بقرار 1831 والذي يعكس الاعتراف بأهميته المجالات المحمية وكانت تسمى آنذاك بالحدائق الوطنية والمحميات المماثلة.¹

كانت أول قائمة 61-62 في إطار المؤتمر العالمي الاول حول الحدائق الوطنية بالولايات المتحدة وذلك عام 1962 حيث أسس في هذا المؤتمر وحددت الأسس والتعاريف والضوابط لاقامة أنظمة وطنية للمجالات المحمية.

وأول قائمة تضمنت الحدائق الوطنية والمحميات للدول والاقاليم التي قدمت معلومات كانت في أواخر 1960، ثم تلتها قوائم سنوية اممية تخللتها مؤتمرات عالمية حول الحدائق الوطنية.

ب- تصنيف منظمة اليونيسكو:

تتميز منظمة اليونيسكو بإنشائها لبرنامج الانسان والمحيط الحيوي بهدف حماية المجالات المحمية سواء كمنطقة برية أو ساحلية أو بحرية ذات نظام بيئي أو أكثر ومعترف بها دوليا في إطار اليونيسكو في هذا البرنامج.

أنشئ من البرنامج للتصنيف والمتابعة والجرد والبحث سنة 1971 يتم مراجعة جدول اعماله كل خمس إلى عشر سنوات.

وللتعرف على المواقع المسجلة في البرنامج مر هذا الأخير بثلاث مراحل:

- مرحلة إعداد المواقع الاولى سنة 1976 لحين اعلان خطة العمل سنة 1984.
- مرحلة تبني الاستراتيجية وبروز الاهتمام الدولي بين سنوات 1985 إلى 1995.
- مرحلة إعداد قائمة محميات المحيط الحيوي بداية من سنة 1996 المعدلة في 2002.

وقد اعتمد البرنامج تسمية المحيط الحيوي للدلالة على المجال المحمي وعرف بأنه "المنطقة البرية أو الساحلية أو البحرية، ذات نظام بيئي أو أكثر ومعترف بها دوليا في إطار اليونيسكو من خلال برنامج الانسان والمحيط.

تعتبر القائمة المعتمدة من طرف البرنامج بمثابة الأداة التي تتضمن المعلومات الخاصة بالموقع لاجل المحافظة والحماية.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك حوالي 425 محمية محيط حيوي في أكثر من 100 دولة مسجلة في قائمة البرنامج لأجل التنمية وتبادل الخبرات والابحاث والموارد الطبيعية.¹

¹ نفس المرجع، ص 21.

4- قائمة اتفاقية رامسار للمناطق الرطبة:

هي قائمة تتضمن المناطق الرطبة ذات الأهمية الدولية، من أجل المحافظة والاستعمال المستدام لهذه المناطق أخذنا في الاعتبار قيمتها الاقتصادية والثقافية والترفيهية.

تعتمد القائمة في تصنيف هذه المناطق المحمية مع الأخذ في الاعتبار أهميتها الأيكولوجية والنباتية والحيوانية والمائية. وقد اعتمد مؤتمر الاطراف المتعاقدة معايير واضحة ونظام التصنيف بحسب نوعية المنطقة الرطبة بالنسبة لكل دول العالم.

كما تقوم الاتفاقية ضمن القائمة المعتمدة بإحصاء للمناطق الرطبة ذات الأهمية الدولية استنادا لتنوعها البيولوجي والمرافق التي توفرها للسكان.

كما قسمت الاتفاقية ضمن القائمة أنواع المناطق الرطبة بغرض التعرف عليها وعلى نوعها أكثر ومن أمثلة هذا التصنيف أدرجت:

- المناطق الرطبة البحرية والساحلية بكل ما تمثله من صفات.
- المناطق الرطبة الداخلية مثل الانهار والبحيرات والمستنقعات ونباتات... الخ.
- المناطق الرطبة الاصطناعية مثل الأراضي المسقية.

وتتضمن هذه الفئات الثلاث 42 نوعا من الأراضي أو المناطق الرطبة المسجلة كلها ضمن القوائم.

ومع ذلك وبالنظر إلى التداخل الموجود بين الفئات الثلاث يمكن أن تصنف هذه المناطق إلى خمسة أقسام رئيسية هي:

- الأراضي الرطبة البحرية بما في ذلك الأراضي الرطبة الساحلية والبحيرات الساحلية والشواطئ الصخرية والشعاب المرجانية.
- الأراضي الرطبة عند مصبات الانهار.
- الأراضي الرطبة البحرية المتصلة بالبحيرات.
- الأراضي الرطبة النهرية المتصلة بالانهار والجداول.
- الأراضي الرطبة المستنقاعية.

¹ بوشطولة ياسين، مرجع سابق، ص 64.

وفي هذا الصدد يمكن القول أن تصنيف المناطق الرطبة ضمن قوائم يساعد على الحماية وعدم إهدارها حيث أنه ورغم كل هذه الاحتياطات نلاحظ أنه ما بين سنوات 1971 و 2015، 35% من المناطق الرطبة في العالم اختفت، كما أن أكثر من مليار شخص يعيشون بواسطة هذه المناطق بالإضافة إلى أنها دعائم للنشاط البيولوجي في المناطق الرطبة مهددة بالانقراض.

بينما في يومنا هذا نعتقد ان أكثر من 25% من الأصناف والتنوع البيولوجي في المناطق الرطبة مهدد بالانقراض.¹

المبحث الثاني: معايير التصنيف الدولي للمجالات المحمية.

يعتمد الاتحاد الدولي لصون الطبيعة معايير لتصنيف انواع المجالات المحمية وذلك وفقا للعناصر التي جاءت في تعريفه لهذه المجالات وكذا تبعا لكل نوع من أنواع المجالات المحمية الستة.

وعادة ما يتم اختيار الموقع بعد تقييمه عن طريق المعايير العالمية المدرجة ضمن النصوص القانونية المرتبطة بالموقع.

المطلب الأول: المعايير العامة للتصنيف واختيار الموقع.

تعددت هذه المعايير وفقا لأنواع المجالات.

الفرع الأول: المعايير العامة للتصنيف.

يمكن الإشارة الى هذه المعايير كالتالي:²

أولاً: الحجم: أي مساحة الموقع والأحياء المتواجدة فيه وهل يمكن لهذه الأحياء الاستمرار في العيش في الموقع.

ثانياً: التنوع: مقارنة المواقع المماثلة أو المشابهة من حيث التنوع في البيئة والأحياء البرية ونوعية التنوع البيولوجي وهل التصنيف يساهم في زيادة التنوع، مع علاقته بمساحة الموقع.

ثالثاً: الجانب الطبيعي وما مدى الدرجة التي يتميز بها الموقع من حيث الطبيعة ومدى تأثير الانسان فيها ومدى التغيير وتوزيع الأحياء به ومدى اعتمادها على النظام البيئي الطبيعي.

رابعاً: الندرة: كموقع استثنائي من حيث تشكيله وارضيه واحيائه البرية والبحرية الموجودة، وهل هذه الأحياء النباتية أو الحيوانية أو الانظمة البيئية به نادرة فعلا وطنيا واقليميا أو عالميا.

¹التفاصيل حول كل المعلومات حول الموضوع: perspectives mondiales des zones humides et leurs services a l'humanité

l'état, 'secrétariat de la convention de ramsar suisse qlaud 2018.

² التفاصيل: أعرج موفي، مرجع سابق ص 7 وما يليها.

خامسا: تأثير الانسان: هل للإنسان يد في وجود وانعدام الاحياء أو ندرتها وهشاشتها.

سادسا: المثالية: هل يمثل الموقع تمثيلا استثنائيا أو فريدا لنوعه للاحياء أو الأنظمة به.

سابعا: الموقع في وحدة النظام البيئي، أي ما هي طبيعة وظروف الموقع وعلاقته بالنظام البيئي.

ثامنا: إمكانية التطور: قدرته على الاستمرار وعلى استعادة عافيته واسترجاع تدهوره.

تاسعا: التشكيل الجمالي: استغلاله للترفيه والجانب الجمالي وبالتالي مدى استخدامه للانسان وكيف يستفيد منه الانسان في إطار استخدامه أو ماهي أسباب غلقه.

عاشرا: التعليم والدلالة السياحية: مكانته في إطار التعليم والسياحة وامكانياته في ذلك وحجم استخدامه للتعليم والسياحة وهل هناك خطط سياحية به وكذا مدى توفر المعلومات والتاريخ المكتوب به.

والملاحظ ان مثل هذه المعايير لا تجتمع في موقع طبيعي واحد لكنها ترتبط بمدى علاقته بالأنواع الستة المحددة في تصنيف 1994.

ويمكن تلخيص هذه المعايير أو الشروط فيما يلي: وجود نظام بيئي متميز او نوع متميز من حيث قيمته أو ندرته أو مهدد بالانقراض، أو تنوع عادي للأحياء، أو يكون الموقع ذا أهمية جيوفيزيائية أو جيولوجية فريدة.

أو في المقابل عندما تكون المنطقة بحاجة للحماية مكوناتها الهيدرولوجية كالتربة والماء والطقس أو تكون ذات أهمية سياحية بيئية برية أو بحرية أو ساحلية أو أثرية.

الفرع الثاني: المعايير المعتمدة للمجالات البحرية المحمية.

هي معايير مشتركة بين المجالات البحرية والساحلية.

اعتمدت في الاجتماع الدبلوماسي بموناكو في 24 نوفمبر 1996 من طرف برنامج الامم المتحدة للبيئة وهي سارية بالنسبة لأعالي البحار والبحار المفتوحة واعماق البحار.

تتعلق هذه المعايير بالمناطق ذات الالهمية الايكولوجية والبيولوجية ومجموعة السكان، ويجب أن يتوفر في المجال المحمي على الاقل أحد هذه المعايير منها المعايير العامة: مثل القيمة الاقليمية للمنطقة البحرية، والاهمية والمصلحة العلمية والتربوية والجمالية بالاضافة إلى معايير "يتعلق بتقليص التهديدات بالاضافة إلى معايير تتعلق بالإستعمال المستدام للمنطقة".

ومنها المعايير الميدانية للتعرف على المجالات المحمية البحرية في البحار المفتوحة.¹

المطلب الثاني: المعايير المعتمدة طبقا لتعريف الاتحاد الدولي للمجالات المحمية

اعتمد الاتحاد الدولي لصون الطبيعة على معايير خاصة بالمجالات المحمية عند تعريفه لها.

الفرع الأول: المعايير المرتبطة بتعريف المجالات المحمية.

عرف الاتحاد الدولي لصون الطبيعة المجالات المحمية عام 1994 واللجنة العالمية للمجالات المحمية عام 2008 بأنها "مساحة جغرافية محددة بوضوح، معترف بها، مخصصة ومسيرة بكل وسيلة فعالة قانونية أو غير قانونية من أجل ضمان المحافظة على الطبيعة والتنوع الاحيائي على المدى الطويل، وكذا على مرافق الانظمة الايكولوجية والقيم الثقافية المرتبطة بها.²

يترتب عن هذا التعريف مجموعة من المعايير التي تساعد التعرف على الموقع أو المنطقة كونها محميا.

وهكذا فإن المعايير المعتمدة في التصنيف طبقا للتعريف ولشروط وجود الموقع هي:

أولاً: وجود مساحة جغرافية محددة بوضوح ومعينة بحدود معترف بها من حيث الحكامة، والتسجيل مثلا في قاعدة البيانات العالمية للمحميات أو الوطنية.

ثانياً: أن تكون مخصصة اي وجود التزام بخصوص المحافظة على المدى الطويل عن طريق اتفاقية دولية او قوانين وطنية.

ثالثاً: ان تكون مسيرة: بوجود تصرفات وتدابير للمحافظة على القيم الطبيعية وغيرها، والاسباب التي أدت الى انشائها بما في ذلك الابقاء على المجال بشكله الأصلي.

رابعا: استعمال وسائل فعالة قانونية وغير قانونية إما عن طريق تصنيفها في القانون أو في المعاهدة.

خامسا: الضمان: وجود نوع من الفعالية من حيث المحافظة أي الابقاء على النظام الايكولوجي قائما والسكنات الطبيعية والاصناف الحية في بيئتها وذلك على المدى الطويل عن طريق الرجوع الى التنوع الحيوي للاصناف والنظام الايكولوجي وكذا التنوع الجغرافي وكذا القيم الثقافية.

الفرع الثاني: المعايير المرتبطة بنوع المجال.

¹ التفاصيل الاضافية: Barbara lausch, Protocole concernant les aires spécialement protégées critères opérationnels pour l'identification des aires protégées marines PNUE.

² ترجمة التعريف من: Barbara lausch, opcit p 14.

سبقت الإشارة الى ضرورة ان تكون كل المجالات المحمية المصنفة من طرف الاتحاد الدولي لصون الطبيعة مطابقة لتعريف الاتحاد العام 1994 بالرغم من تنوع أهداف كل نوع.

ان مثل هذه الاهداف هي التي تحدد معيار تصنيف كل نوع.¹

ان تكريس مجال للحماية والمحافظة على التنوع البيولوجي لا يكون بالضرورة ان هذا المجال يكون طبيعيا بصفة رئيسية هذا ما يتضح من معايير تصنيف هذه الأنواع.

• الأنواع 4 و 5 تتضمن مجالات قابلة للتغيير.

بينما كل الانواع لا يجب ان يكون التدخل البشري ذا مستوى عال بالاضافة إلى ان معيار المحافظة على التنوع البيولوجي وارد في كل الأنواع، بالاضافة إلى المعيار المشترك الاخر وهو ان كل المجالات المحمية يجب ان يكون لها هدف ونتيجة رئيسية في المحافظة على الطبيعة، مع تميز كل مجال بمعايره الاخرى.

- النوع الأول: معيار المحمية الطبيعية الاصلية لحماية التنوع البيولوجي او المجالات الخالصة غير المعدلة، معيار الطبيعة الخالصة، دون تدخل بشري.

- النوع الثاني: الحدائق الوطنية، المعيار الايكولوجي الواسع بما في ذلك الاصناف والانظمة الايكولوجية لاجل العلم والتعليم.

- النوع الثالث: المعالم أو النص ذات الخصائص الطبيعية: معيار الخصوصية الطبيعية الخالصة لمعلم طبيعي معين.

- النوع الرابع: معيار التسيير الفعلي بري أو بحري واصناف ومواطنها.

- النوع الخامس: معيار بري وبحري: هدف المحافظة والحماية الطبيعية.²

- النوع السادس: الاستعمال المستدام للموارد الطبيعية.

هو المجال المحمي الذي يحتوي على انظمة طبيعية غير معدلة في معظمها مسيرة بغرض ضمان الحماية والمحافظة على المدى الطويل للتنوع البيولوجي مع ضمان استدامة الوظائف والموارد الطبيعية الضرورية لرفاهية المجموعة (تعريف

¹ البحث العلمي، حماية الاصناف البرية، المحافظة على الأصناف والتنوع الحيوي، الابقاء على الوظائف الايكولوجية، حماية العناصر الطبيعية والثقافية ذات الطابع الخاص، المحافظة على الخصوصيات الثقافية والتقليدية.

² التفاصيل: Stephen Woodley les catégories de gestion des aires protégées de l' UICN, congrès mondial sur les zones de protection. 2020. P8 et suite.

1994) ومع تعديل 2008 "هي المجالات المحمية مع الاستعمال المستدامة للموارد الطبيعية" وبخصوص المعايير المحددة لهذا المجال فهي:¹

- ان يكون المجال المحمي هدفه المحافظة على الطبيعة.
- المحافظة والاستعمال المستدام للمجال.
- المحافظة والابقاء على الطابع الطبيعي للأنظمة الايكولوجية بالمجال.

خاتمة:

تعددت التصنيفات الخاصة بالمجالات المحمية وتنوعت طبيعة هذا التصنيف بحسب الجهات التي صدر عنها سواء في إطار الاتحاد الدولي لصون الطبيعة او منظمة الأمم المتحدة أو غيرها من الآليات الدولية

الهدف من هذه التصنيف هو الاهتمام الخاص بكل نوع من المجالات المحمية خاصة في اطار ما تم تحديده في اطار الاتحاد الدولي لصون الطبيعة وهي الأنواع الستة للمجالات المحمية منذ سنوات 1994 و 2008 وذلك بهدف التسيير العقلاني والفعال لهذه المجالات من أجل الحماية والمحافظة والحصول على نتيجة ايجابية ومستدامة على المدى الطويل فيما يتعلق بالتنوع البيولوجي والانظمة الايكولوجية والمخزون الوراثي الطبيعي والثقافي.

اهتمت اللجان المختلفة من لجنة قانون البيئة واللجنة العالمية للمجالات المحمية ولجنة السياسة البيئية الاقتصادية والاجتماعية، والبرنامج العالمي للمجالات المحمية التابع للاتحاد الدولي لصون الطبيعة وبرنامج الامم المتحدة للبيئة بالمجالات المحمية بكل انواعها من اجل المحافظة على الطبيعة، كما تعاونت كلها مع مركز قانون البيئة من أجل التحضير لاداة للتشريع في موضوع المجالات المحمية وبصفة خاصة بضرورة إدماج المجالات المحمية البحرية والساحلية في هذه الاهتمامات خاصة في إطار الحكامة والتخطيط في المجالات المحمية العابرة للحدود عن طريق التعاون والتشاور.

غير أنه وبالرغم من كل هذه الاهتمامات فقد واجهت هذه المجالات تهديدات متكررة ومتصاعدة سواء بسبب سوء التسيير، والتدهور، والاستعمال غير المشروع وإدخال أصناف غير ملائمة، التلوث، الاستعمال غير المحمي والإستعمال غير المستدام للنبات والحيوان بالإضافة إلى تهديدات الكوارث الطبيعية.

هذه كاسباب مباشرة بالإضافة إلى أسباب غير مباشرة مثل القرارات الخاطئة والبناء الحضري وتدهور النظام الايكولوجي والنزاعات، والتغير المناخي الذي يعد أهم سبب غير مباشر لتدهور وتقلص هذه المجالات.

¹ التفاصيل: louis Belanger, Jean philippe guay, le concept d'aire protégée avec utilisation des ressources naturelles. Rapport du groupe de travail sur les aires protégées de catégories 6, Quebec 2010 p7.

نستطيع القول أن التنوع في تصنيف هذه المجالات يبقى ناقصا من حيث الحماية والمحافظة بدون وجود مقاومة لمختلف الأسباب المذكورة وبدون تحقيق الاحكام الجيدة والتسيير العقلاني والمستدام.

قائمة المراجع:

1- الكتب:

- أعرج موفي، المحميات الطبيعية ودور القوانين والتشريعات البيئية في ادامتها، مركز التخطيط الحضري والإقليمي للدراسات العليا.

- Albane geslin, Aires protégées transfrontière et pour la paix in Explaitations des ressources naturelles et protection des doits de l’homme, Pedone, Paris 2013.

- Bruce Albert catherine Aubertin et autres, Aires protégées, espaces durables? Ed. IRD Edition 2009, Marseille.

- stéphane Doumbe-Billé , Droit international de la faune et des aires protégées, étude juridique de la FAO, sept 2001

- UICN : Ligne directives pour l’application des catégories de gestions des aires protégées. Ed Dudtey Nigel, suisse gland, 2008.

- UICN : Manuel de l’utilisateur pour la liste verte des aires protégées et conservées de l’UICN en vigueur au 1 Janvier 2018 le standard global pour aires protégées au 21 siècle.

- Barbara lausch, Protocole concernant les aires spécialement protégées critères opérationnels pour l’indentification des aires protégées marins PNUE 2008.

2. البحوث الجامعية:

- Sandrine Montpetit, les aires protégées transfrontières : au-delà de la conservation de la biodiversité, maitrise en biologie, université de Sherbrooke, Québec, 2013

3. المقال المنشور:

- مصطفىاوي عايذة، دور المجالات المحمية في الحفاظ على الطبيعة، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والإقتصادية، المجلد 09، العدد 01، السنة 2020.

- جرعثلي مجد، اهمية وفوائد وأنواع المحميات الحيوية، مجلة دراسات وبحوث بيئية، عدد 20 نوفمبر، 2011.

- Lausch barbara, Lignes directive pour la législation des aires protégées . UICN, Droit et politique de l’environnement suisse gland n81, 2012.

- Stephen Woodley les catégories de gestion des aires protégées de l’ UICN, congrès mondial sur les zones de protection. 2020.

- Odil Deljour samano -les aires marines protégées, outil de conservation de la biodiversité eu haut mer, revue de neptune, centre de droit maritime et océanique, université de Nantes, vol 19⁰¹, 2013.

- la liste rouge mondiale des espées menacées UICN, 2022.

5. الوثائق:

- perspectives mondiales des zones humides et leurs services a l'humanité secrétariat de la convention de ramsar suisse qlaud 2018.
- louis Belanger, Jean philippe guay, le conept d'aire protégée avec utilisation des ressources naturelles. Rapport du groupe de travail sur les aires protégées de catégories 6, Quebec 2010.
- catégories et critères de la liste rouge- commission de la sauvegarde de l'UCIN, suisse, janvier 2000.
- liste des nations unies des aires protégées 2018-supplement sur l'efficacité de la gestion des aires protégées.